ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو
الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع
المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها
في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونفي بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او حكما فحذف من تخفيفا وانما
بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب

الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا
عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير
اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون
كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة
فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل

اي بعد دخول لا
متعلق بتكرير منفصولا
متعلق بتعلق لا النافية
لا بعينه الاسم الاول

فلان لا قد دخلت في غير موضعها فيضعف عملها فيرتفع الكلم بالابتداء
في المفرد
الى الاضافة المفرد